احتلت الدراسات التاريخية الخاصة بالحياة النيابية فى مصر "١٩٢٤ - ١٩٥٢" مكانةً مهمة فى كتابات المؤرخين والباحثين ، واهتمت هذه الدراسات اهتماماً كبيراً بالزعماء السياسيين ، وقيادات الأحزاب السياسية وتوجهاتها ، وعلاقتها بالإنجليز وقصر عابدين ، وكذلك كل ما يدور فى القاهرة العاصمة الأم .

ورغم كثرة الدراسات التى تعرضت للحياة النيابية خلال تلك الفترة ، فإننا نلاحظ قلة الدراسات عن أقاليم مصر المختلفة ، ودورها الفاعل فى الحياة السياسية المصرية ، ومن ثم فإن التعرض لدراسة نواب الفيوم فى البرلمان لا يُقصد به الانفصال بجزء من تاريخنا بقدر ما هو محاولة لإثراء هذا التاريخ .

ومن الأسباب التى دفعتنى للتعرض لهذا الموضوع ، هو محاولة التعرف على دور الأقاليم ومدى مشاركتها فى الحياة السياسية العامة ، وكان اختيارى لمديرية الفيوم نابعاً من كونها إحدى المديريات الزراعية التى تتميز بوجود عائلات من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة مثل عائلات الباسل ، ومعبد ، وطنطاوى ، ومؤمن ، وغيرها من العائلات ، وكذلك محاولة الكشف عن تأثيرها فى سير المعارك الانتخابية ، ومعرفة انتماءاتها الحزبية ، وأيضاً الكشف عن نوعية النواب المرشحين فى الدوائر الانتخابية ، وثقافتهم الشخصية ، ومكانتهم الاجتماعية ، وميولهم الحزبية .

وبطبيعة الحال فإن الدراسة تُركز على معرفة الدور الذى قام به نواب الفيوم فى البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ فى الفترة من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٥٢ ، وأهم القضايا التى تناولوها .

ويشتمل هذا البحث على تمهيد وستة فصول وخاتمة .

وقد جاء التمهيد تحت عنوان : نواب الفيوم ودورهم فى الحياة النيابية المصرية (١٨٦٦ - ١٩١٤) ، ويتناول بدايات الحياة النيابية المصرية عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل ، وتطورها حتى عام ١٩١٤ ، وذلك من خلال دراسة المجالس النيابية التى شهدتها تلك الفترة وهي : مجلس شورى النواب ، ومجلس النواب ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، كما نتعرض لدور نواب الفيوم فى هذه المجالس وأهم القضايا التى تطرقوا إليها .

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان : الانتخابات فى مديرية الفيوم(١٩٢٤ - ١٩٣١)، ويسجل المعارك الانتخابية بدايةً من انتخابات ١٩٢٤ والتى أعقبت صدور دستور ١٩٢٣ ، ونهايةً بانتخابات ١٩٣١ فى أعقاب دستور صدقى "أكتوبر ١٩٣٠" .

وتحت عنوان الانتخابات فى مديرية الفيوم (١٩٣٦ - ١٩٥١) ، جاء الفصل الثانى ليرصد أول معركة انتخابية بعد عودة دستور ١٩٢٣ وهى انتخابات ١٩٣٦ ، وينتهى بآخر معركة انتخابية فى عام ١٩٥٠ .

أما نواب الفيوم والقضايا السياسية فكان موضوع الفصل الثالث ، ويشمل أهم اللجان البرلمانية التى شارك فيها نواب الفيوم ، ومدى إسهامهم فى مناقشة أهم القضايا التى طُرحت على مسرح السياسة المصرية آنذاك ، وخاصةً القضية الوطنية ، وقضايا التضامن العربى ، إضافةً إلى بعض القضايا المتنوعة .

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان : نواب الفيوم والقضايا الاقتصادية ، ويُبين ملامح الحياة الاقتصادية لمصر ، وذلك من خلال تتبع مناقشات نواب الفيوم المتعددة ، ومدى مشاركتهم فى التعرض للكثير من الموضوعات الاقتصادية والتى شملت : الزراعة ، والصناعة، والتجارة ، والمواصلات ، ومناقشة بنود الميزانية وإبداء الرأى فيها ، وكذلك الاهتمام بأوضاع السياحة فى مصر .

وتحت عنوان : نواب الفيوم والقضايا الاجتماعية جاء الفصل الخامس ، وتطرق هذا الفصل إلى العديد من جوانب الحياة الاجتماعية المصرية ، والجهود التى بذلها نواب الفيوم فى مناقشة تلك الجوانب وتقديم الحلول لها ، ومن أهمها : التعليم ، والشئون الصحية ، وقضايا الموظفين ، والقضايا الأمنية ، والتشريعات القضائية ، والقضايا الفكرية ، وبعض القضايا الأخرى .

وفى الفصل السادس وتحت عنوان : نواب الفيوم وقضايا الإقليم ، عالجت الدراسة مدى اهتمام نواب الفيوم بحل مشاكل الإقليم المتعددة ، وخاصةً الموضوعات الرئيسية التى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحياة الأهالى المعيشية ، وفى مقدمتها الزراعة ، والمواصلات ، والصحة ، وإنشاء المساجد وتعميرها ، والاهتمام بأوضاع التعليم فى الإقليم ، فضلاً عن بعض الموضوعات الأخرى مثل الأمن ، والتقاضى ، والكهرباء .

وأخيراً تأتى الخاتمة لتسطر بإيجاز أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة .

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة يأتى فى مقدمتها الوثائق العربية غير المنشورة ، والتى شملت محافظ مجلس الوزراء ، ومحافظ عابدين ، ومحافظ تقارير الأمن ، وكانت الاستفادة منها كبيرة ، وخاصةً فى إلقاء الضوء على سير المعارك الانتخابية ، كما استفادت الدراسة كذلك من الوثائق الأجنبية التى عاصرت أحداث تلك الفترة .

ومن المصادر التى ارتكزت عليها الدراسة الوثائق العربية المنشورة ، والتى تضمنت محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، بالإضافة إلى مضابط البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ ، وأسهمت هذه الوثائق إسهاماً كبيراً فى معرفة أهم القضايا التى أدى فيها نواب الفيوم الدور المهم .

واستمدت الدراسة مادتها بصورة أساسية أيضاً من خلال الدوريات على اختلاف توجهاتها وميولها السياسية ، وكانت الفائدة منها كبيرة ، وبالذات فى تتبع سير المعارك الانتخابية ، ومدى تدخل الحكومات المختلفة فى الانتخابات ، وكان للصحف الإقليمية مثل قارون والفيوم دورٌ حيوى فى التعرف على أدق تفاصيل المعارك الانتخابية ، نظراً لأن الصحف العامة لم تكن تتطرق إلى الجوانب الشخصية لمرشحى الأقاليم ، إضافةً إلى أن هذه الصحف الإقليمية كثيراً ما تعرضت للمشكلات التى عانت منها مديرية الفيوم ، مطالبةً نواب الإقليم بالعمل على حلها ، ومن هنا كانت مرآة لعرض مشاكل الإقليم .

واستعانت الدراسة كذلك بالعديد من الرسائل الجامعية التى قامت بدراسة الحياة النيابية فى مصر من عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٩٥٢ ، كما تم الاستفادة من البحوث والمراجع العربية التى تحدثت عن تلك الفترة ، فضلاً عن بعض المراجع الأجنبية .

وفى النهاية لا يسعُنى إلا أن أتقدم بوافر الشكر لكل من عاوننى على إتمام هذه الدراسة ، وفى مقدمتهم أستاذتى الجليلة الدكتورة لطيفة محمد سالم ، فمهما قلت من كلمات التقدير والثناء فلن أوفيها ولو قدراً ضئيلاً من حقها علىَّ ، فرغم مسئولياتها الكثيرة وانشغالها الدائم ، فإنها لم تبخل فى يوم من الأيام على أحدٍ من أبنائها الباحثين بعلمها وخبرتها ، فجزاها الله عنى خير الجزاء ، ومتعها بدوام الصحة والعافية ، وزاد رصيدها من حب الناس لها .

ولا أجد من الكلمات الصادقة ما أُعبر به عن بالغ تقديرى لأستاذى الجليل الدكتور حمادة محمود إسماعيل ، صاحب الخلق الرفيع ، وصاحب الفضل الأول فى اختيار هذا الموضوع ، والذى ذلل لى كثيراً من الصعاب التى اعترضت طريق البحث ، وكان لتوجهاته ونصائحه وتشجيعه المستمر لى فضلٌ كبير فى إتمام هذه الدراسة ، فله منى التقدير بالعرفان والجميل ، وتلك الكلمات أقل ما يجب أن تُقال فى حقه .

كما أتوجه بخالص الشكر للعالمين الجليلين الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم ، والأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلق ، أستاذا التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس ، وذلك لتشريفهما لى بالحضور لمناقشة هذه الدراسة .

وأتقدم بوافر الشكر لكل من عاوننى على إتمام هذه الدراسة ، وفى مُقدمتهم زملائى فى حقل التعليم الذين كان لهم دورٌ كبير فى مساندتى طوال رحلة دراستى العلمية ، كما أتوجه بخالص الشكر للأخ الفاضل محمد عمر ،والزميل حمدى عبد الحفيظ ،والدكتور سليمان حسين، وإلى جميع العاملين فى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الوثائق القومية ، ومكتبة القاهرة الكبرى .

وبعد ...

فلقد بذلت قُصارى جهدى لكى تخرج هذه الدراسة كما ينبغى وفق قواعد البحث العلمى رغم الصعوبات الشديدة التى واجهتها للتوفيق بين عملى ودراستى ، فإن كنت قد أصبت فمن عند الله ، وإن كنت قد أخطأت فلا ألومن إلا نفسى ، فلك ياربى كل الشكر والثناء كما قلت فى كتابك الكريم "ولئن شكرتم لأزيدنكم" .

والله ولى التوفيق،،